

تأثير حوكمة الشركات على الثقة الإستثمارية

أسم الطالب

فهد مهدي عبدالرحمن السوداني

المشروع النهائي- 2

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2026\02\09 - الفصل الدراسي الأول

جدول المحتويات

2	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1.1. المقدمة:
2	1.2. مشكلة الدراسة
3	1.3. أهمية الدراسة
3	1.4. أسئلة الدراسة
4	1.5. أهداف الدراسة
4	1.6. فرضيات الدراسة
5	1.7. نموذج الدراسة
6	1.8. نطاق الدراسة
6	1.9. مخطط المشروع
6	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
Error! Bookmark not defined.	2.1. قائمة بالمراجع
Error! Bookmark not defined.	2.2. إستبيان لمتغيرات البحث
Error! Bookmark not defined.	2.3. اجدول أدوات البحث

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تمثل حوكمة الشركات منظومة القواعد والآليات التي توجه الشركات وتراقب أداءها بما يضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة. في الأسواق الناشئة، وبخاصة في المملكة العربية السعودية، تُعد الحوكمة عاملاً محورياً في تعزيز الثقة الاستثمارية، وتقليل مخاطر المعلومات، والحد من مخاطر الوكالة. بالتالي، فإن فهم كيفية انعكاس ممارسات الحوكمة على ثقة المستثمرين يساهم في خفض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1.2. مشكلة الدراسة

أصبحت الحوكمة المؤسسية من الموضوعات الجوهرية في الأدبيات الاقتصادية والمالية المعاصرة، لما لها من دور أساسي في تنظيم العلاقة بين إدارة الشركات وأصحاب المصالح، وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة، بما يساهم في حماية حقوق المستثمرين وتحقيق الاستقرار المالي. وتولي المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً متزايداً بتطبيق الحوكمة، في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي ورؤى التنمية الشاملة، وعلى رأسها رؤية السعودية 2030 التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في الأطر النظامية والتشريعية المتعلقة بالحوكمة في السعودية ودول الخليج، مثل لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئات السوق المالية، إلا أن مستوى الثقة الاستثمارية لا يزال يتأثر بعدة عوامل، من أبرزها تفاوت درجة الالتزام الفعلي بتطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات، وضعف بعض ممارسات الإفصاح والشفافية، إضافة إلى محدودية استقلالية مجالس الإدارات أو فعالية لجان المراجعة في بعض الحالات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح الأثر الحقيقي لتطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الثقة الاستثمارية في بيئة الأعمال السعودية والخليجية، حيث لا يزال هناك تساؤل حول مدى قدرة الحوكمة، بصيغتها التطبيقية الحالية، على طمأننة المستثمرين وتقليل مخاطر الاستثمار وتعزيز استدامته. كما تبرز المشكلة في الحاجة إلى قياس العلاقة بين آليات الحوكمة المختلفة (كالشفافية، الإفصاح، المساءلة، وحماية حقوق المستثمرين) وبين قرارات المستثمرين واتجاهاتهم نحو الاستثمار في الأسواق المحلية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل تأثير الحوكمة المؤسسية على الثقة الاستثمارية، بما يساهم في تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات التنظيمية وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

- الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية العربية المتعلقة بموضوع الحوكمة والثقة الاستثمارية .
- توضيح العلاقة بين آليات الحوكمة ومستوى ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية والخليجية .
- توفير إطار نظري يمكن أن يُبنى عليه في دراسات مستقبلية ذات صلة.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

- مساعدة متخذي القرار في الشركات والجهات التنظيمية على تحسين ممارسات الحوكمة .
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية
- تقديم توصيات عملية تساهم في رفع مستوى ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس:

ما أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على مستوى الثقة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية (أو دول الخليج)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات محل الدراسة؟
2. ما مستوى الثقة الاستثمارية لدى المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية/الخليجية؟
3. ما أثر الشفافية والإفصاح على تعزيز الثقة الاستثمارية؟
4. ما دور المساءلة والرقابة في تقليل المخاطر الاستثمارية؟
5. إلى أي مدى تساهم حماية حقوق المستثمرين في تحسين قرارات الاستثمار؟

1.5. أهداف الدراسة

الهدف الرئيس:

- دراسة أثر الحوكمة المؤسسية على تعزيز الثقة الاستثمارية في بيئة الأعمال السعودية/الخليجية.

الأهداف الفرعية:

1. قياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات محل الدراسة.
2. تحديد مستوى الثقة الاستثمارية لدى المستثمرين.
3. تحليل أثر الشفافية والإفصاح على الثقة الاستثمارية.
4. دراسة دور المساءلة والرقابة في تقليل المخاطر الاستثمارية.
5. بيان أثر حماية حقوق المستثمرين على قرارات الاستثمار.
6. تقديم توصيات تسهم في تحسين تطبيق الحوكمة وتعزيز الثقة الاستثمارية.

1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة المؤسسية ومستوى الثقة الاستثمارية.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح ومستوى الثقة الاستثمارية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة والرقابة ومستوى الثقة الاستثمارية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حماية حقوق المستثمرين ومستوى الثقة الاستثمارية.
4. يوجد أثر إيجابي لتطبيق آليات الحوكمة على تقليل المخاطر الاستثمارية.

5. يختلف مستوى الثقة الاستثمارية باختلاف درجة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

1.7. نموذج الدراسة

المتغير المستقل
الحوكمة المؤسسية
(الشفافية – الإفصاح – المساءلة – حماية حقوق المستثمرين)

• المتغير التابع:
الثقة الاستثمارية

حيث تفترض الدراسة أن تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية يؤثر بشكل مباشر وإيجابي على مستوى الثقة الاستثمارية.

1.8. نطاق الدراسة

النطاق الموضوعي:
تقتصر الدراسة على الحوكمة المؤسسية وأثرها على الثقة الاستثمارية.
النطاق المكاني:
الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية (أو دول مجلس التعاون الخليجي).
النطاق الزمني:
الفترة الزمنية التي يتم خلالها جمع البيانات الميدانية للدراسة.
النطاق البشري:
المستثمرون، والإدارات العليا، وأعضاء مجالس الإدارات في الشركات محل الدراسة.

1.9 مخطط المشروع

يتكون البحث من الفصول التالية:

• الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.
• الفصل الثاني: الدراسات السابقة.
• الفصل الثالث: منهجية الدراسة.

• الفصل الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها.
• الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. قائمة بالمراجع

- أبو قحف، عبد السلام. (2016). حوكمة الشركات وأثرها في جذب الاستثمار . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- لحمداني، فلاح حسن، والشمري، علي جاسم. (2019). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز ثقة المستثمرين .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(112)، 45-68.
- الدليمي، محمود عبد الكريم. (2020). دور الحوكمة المؤسسية في تحسين بيئة الاستثمار في الأسواق المالية العربية .مجلة البحوث المالية، 12(2)، 101-125.
- السامرائي، أحمد عبد الله. (2018). الشفافية والإفصاح ودورهما في دعم القرارات الاستثمارية .مجلة الإدارة الحديثة، 10(1)، 77-98.
- الزبيدي، حسين علي. (2021). أثر آليات الحوكمة في الحد من المخاطر الاستثمارية .مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13(3)، 55-79.
- هيئة السوق المالية . (2017). لائحة حوكمة الشركات .الرياض: هيئة السوق المالية – المملكة العربية السعودية.
- هيئة السوق المالية . (2023). دليل حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية .الرياض.

2.2. أساليب متغيرات البحث

يتضمن الاستبيان المحاور التالية:

- بيانات عامة عن المبحوثين.
- فقرات قياس الحوكمة المؤسسية.
- فقرات قياس الثقة الاستثمارية.

2.3 جدول أدوات البحث

أداة البحث	الهدف منها
الاستبيان	جمع البيانات الأولية
الدراسات السابقة	بناء الإطار النظري
التحليل الإحصائي	اختبار الفرضيات